

وبين استحقاق وكذا لا يقع بين قياس فاسد الظاهر صحيح
 الباطن وبين استحقاق كذلك وكذا لا يقع بين قياس
 صحيح الظاهر فاسد الباطن وبين استحقاق كذلك وما ذكر
 من حثيثة القوة والمنعطف فعند التحقيق داخل في هذا التفسير
 ايضا لانه لا يتلواما ان يكون الظاهر فاسد الظاهر
وعياكل من التعدي بين لا يخ من انه اذا توصل حق التامرين
محتد اذ يتبين خضاده واذا كانت العتيد مخصصة في هذه
الاقسام فقولنا لا تراو منعه لايح من الحد من الاقسام قطعا
والسحقن بالقياس الخيع بعدي والسحقن بعين نظيران في
الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع العيين على المشتري فيما فقط
 قياسا لانه المنكر وعليه ما قيا سألحيا لان البايح منكر تسليم المبيع
 اي المالكين البايح لانه يتكر وجوب تسليم المبيع بقض هو حق
 في زعم المشتري فانما جعل المشتري لانه يتكر زيادة الثمن والمكان
 هذا لعله لم يذكر في المتى فتعدي الى الوارثين قبل قبض
المبيع اياذ الخلف وارثا البايح والمشتري في قدر الثمن قبل
قبض المبيع مخالفا لوارثان والى الاجارة اياذ الخلف للمج
والمستاجر في مقدار الاجرة قبل استيفاء المنفعة حالها ولما
بعد القبض فتبوتد بقوله عليه السلام اذ الخلف للمتبايعان
والمتلعة قايمة حالها وقرانا فلا يعدي الى الوارث واليها
 هلاك

هلاك السلعة والاستحقاق ليس من باب تخصيص العلة على ما ياتي
 بقول الناسك الاستحقاق من باب تخصيص العلة وليس كذلك
 لا ياتي في تخصيص العلة ان ترك القياس بكيلا قوي لا يكون تخصيصا
 فصل في دفع العلة المؤثرة اي الاعتراضات العارضة على
العلل المؤثرة منه النقص ويصح مختلف الحكم وجود العلة في صورة
مختلفة للمتم ودفعه باريح طرق اياها يجب عنه يكون طرق
الاول منع وجود العلة في صورة النقص نحو خروج النجاسة علة
الاتفاق فنقول نحن بالقبول بفتح الخرج فيه ولا ملك بدل
المغضوب بوجوب ملكة اى ملك المغضوب لئلا يجمع التبدل والمبدل
منه في ملك شخص واحد فنقول بالمبدل اى ان كان ملك بدل
المغضوب على ملك المغضوب فيغضب المبدل ويكون كذلك لكن
الحكم متخلف لان المبدل غير قابل للاتقال الى ملك اليه لانه عندكم
فيتم ملك بركه اى ملك بدل المغضوب بان تمنع في المبدل يكون
بدله بدل المغضوب فانه ليس بملك العاين بل بدل المبدل الفائتة
فان ضمان المبدل ليس بدلائق العاين بل بمن البدل الفائتة الثاني
منع منع العلة في صورة التعقن اى الخفي الذي يصار العلة علة
لجعله مرموقا بالنسبة الى العلة كالنائب بدلالة النص بالنسبة
الى المضمون نحو مسح فلا يسب فيه التثليث بمسح الخلف فنوقض
بالاستصحاب فتح في الاستصحاب المصح الذي في المسح وهو انه تطهير

